تحت مظلة «كروز أرابيا» في «سوق السفر العربي»

نجاح استثنائي للتعاون السياحي بين دبي وأبوظبي وسلطنة عُمان

■ دائـرة السياحة والتسويق التجاري بدبي وهيئة أبوظبي للسياحة والثقافة ووزارة السياحة في سلطنة عمان توحد جهودها لتعزيز دور سياحة السفن البحرية في المنطقة

«كروز أرابيا» تحقق نجاحا استثنائيا في انطلاقتها الإقليمية الأولى

أعلنت «كروز أرابيا»، التحالف المشترك بين وزارة السياحة في سلطنة عُمان وهيئة أبوظبي للسياحة والثقافة ودائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي، عن النجاح الإستثنائي الذي حققته انطلاقتها الإقليمية الأولى ضمن فعاليات «سوق السفر العربي» الذي أقيم خلال الفترة 5-8 مايو في مركز دبي التجاري العالمي في الإمارات العربية المتحدة.

تشكل هذه الخطوة مبادرة هامة لترويج مكانة منطقة الخليج كوجهة للسياحة البحرية، حيث تأسست «كروز أرابيا» في سبتمبر 2013 بهدف تعزيز وتطوير قطاع سياحة الرحلات البحرية، وتم الإعلان عنها عالميا في مؤتمر «كروز شيبينغ ميامي» الذي انعقد في شهر مارس 2014 في ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما يمثل «سوق السفر العربي» الحدث الأكبر والأهم لقطاع السياحة والسفر في الشرق الأوسط أول فرصة كبيرة على الصعيد الإقليمي لممثلي «كروز أرابيا» من أجل التواصل والتفاعل مع جميع الأفراد والهيئات المعنية من مختلف أنحاء قطاع السياحة في منطقة الشرق الأوسط. والتقى شركاء «كروز أرابيا» مع عدد كبير من خبراء تجارة السفر والمعنيين بقطاع سياحة الرحلات البحرية والإعلاميين وسط حفاوة واهتمام كبيرين من قبل جميع الأطراف.

وسلط شركاء «كروز أرابيا» الضوء على التنوع الكبير الذي تتميز به المنطقة بما في ذلك مدنها المشهورة بناطحات السحاب، والمناظر الطبيعية الصحراوية والشواطئ الجميلة؛ ومراكز التسوق الأكثر تطوراً في العالم، والأسواق التقليدية؛ بالإضافة إلى الحياة البرية الطبيعية وتجربة المغامرة؛ فضلا عن إرث الفن والثقافة والتراث؛ والفنادق الرائدة والمطابخ العالمية؛ وكل ذلك مع الترحيب والضيافة الاستثنائية التي تشتهر بها المنطقة والتي تنبع من الثقافة العربية الأصيلة.

ويلتزم شركاء «كروز أرابيا» بضخ استثمارات كبيرة في قطاع رحلات السفن السياحية في جميع أنحاء المنطقة، وتطوير البنية التحتية، وخلق المزيد من فرص العمل الحالية والمستقبلية. ومن أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها هذه الشراكة تشجيع السياح على تجربة الرحلات البحرية في الخليج العربي وخليج عُمان، وجذب المسافرين من الأسواق السياحية التقليدية في أوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك من الأسواق الناشئة بما فيها الصين والهند ودول مجلس التعاون الخليجي.

وفضلا عن التركيز على الأسواق الناشئة، تعمل «كروز أرابيا» على رفع مستوى الوعي العام حول قطاع سياحة رحلات السفن البحرية لدى جميع شرائح السياح الذين لا يعرفون الكثير عن هذا القطاع الذي يناسب العائلات ويعتبر مقصداً سياحياً لطيفاً للأسرة بتكلفة معقولة؛ مقابل التنوع الهائل للوسائل الراحة وخيارات الأنشطة الترفيهية والتسلية؛ بالإضافة إلى فرصة استكشاف أربع أو خمس وجهات في خط سير لمدة أسبوع في أجواء مليئة بالمتعة والاسترخاء.

وبهذا السياق تحدث حمد محمد بن مجرن، المدير التنفيذي لقطاع سياحة الأعمال في دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي، خلال جلسة نقاشية بعنوان «سياحة الرحلات البحرية العالمية» ضمن فعاليات اليوم الأول من «سوق السفر العربي» قائلا: «يعتبر «سوق السفر العربي» الحدث الأكبر والأهم لقطاع السياحة والسفر في الشرق الأوسط، وكان من دواعي سرورنا حضور دورة هذا العام لأول مرة إلى جانب شركائنا من سلطنة عمان الشقيقة وإمارة أبوظبي لنمثل السياحة البحرية في منطقة الخليج وذلك لاستعراض ما توفره المنطقة من عروض سياحية جذابة تشجع جيلاً جديداً من سياح الرحلات البحرية على القدوم إليها، فإننا نتطلع قدماً إلى تحقيق المزيد من التطور ضمن هذا القطاع الحيوي، وزيادة عدد سياح الرحلات البحرية التي تنطلق من موانئنا حيث أن قطاع السياحة البحرية في دبي والمنطقة قوي ومزدهر ولا يزال في طور النمو ويوحي بمستقبل واعد، حاملاً معه فرصاً اقتصادية تنموية ضخمة».

وتابع بن مجرن بالقول: «منذ إطلاق هذه المبادرة للجهات المعنية بقطاع الرحلات البحرية وقطاع السياحة والسفر على الصعيد العالمي في العام الماضي، شهدنا استجابة إيجابية بشكل كبير من جميع أطراف هذا القطاع، كما أن تواجدنا المشترك في "سوق السفر العربي" تحت مظلة واحدة قد أكد التزامنا الجماعي بتعزيز نمو قطاع الرحلات البحرية في الخليج العربي».

وأضاف قائلا: «إننا نرى فرصاً كبيرة لتطوير قطاع سياحة رحلات السفن البحرية حيث يعتبر قضاء العطلات في الرحلات البحرية الخيار الأمثل لأفراد العائلات الذين يسافرون معاً، وخاصة مع العروض المميزة التي تقدمها معظم الشركات السياحية بتقديم صفقات بأسعار مغرية تبدأ من 450 دولاراً للشخص الواحد، شاملة الطعام والإقامة و الأطفال دون سن 8 أعوام مجاناً، وتمت مناقشة هذه المواضيع خلال "سوق السفر العربي". كما ستتاح الفرصة أمام السياح لزيارة ما يصل إلى أربع أو خمس وجهات مختلفة في غضون أسبوع واحد. حيث تشبه سفن الرحلات البحرية الحالية المنتجعات العائمة في البحر مع كل ما تضمه منتجعات الترفيه عادة، غير أنها تتفوق عليها في قدرتها على نقلك إلى أماكن ووجهات جديدة على مدى سبعة أيام، سيستمتع الضيوف والسياح على متن السفينة بالمشاهد الطبيعية الخلابة التي يتميز بها هذا الجزء من العالم، وعندما ترسو السفينة في الموانئ سيمكنهم استكشاف المدن والقرى الجميلة ومعرفة المزيد عن الثقافة الرائعة لدولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان».

وقد شهد هذا العام بداية قوية لـ«كروز أرابيا»، وبعد الانطلاق الناجح عالمياً لها ضمن مؤتمر «كروز ميامي» في شهر مارس الماضي، أعلنت «رويال كاريبيان انترناشيونال» في وقت لاحق من نفس الشهر عن عودتها إلى منطقة الخليج العربي في موسم 2015-2016 عبر باخرة الرحلات البحرية «سبليندر أو ذا سيز». وستكون دبي المركز الإقليمي لها باعتبارها الوجهة الرائدة لقطاع سياحة الرحلات البحرية على صعيد المنطقة، وستنطلق رحلاتها البحرية إلى أبوظبي ومسقط وخصب. وحول هذا الموضوع، علق بن مجرن قائلا: «يمثل هذا الإعلان شهادة على قوة شراكتنا وتميز عروض وجهاتنا المجتمعة والتي مهدت الطريق لتحفيز عودة "رويال كاريبيان" إلى المنطقة».

وستساهم باخرة الرحلات البحرية «سبليندر أو ذا سيز» بإضافة أكثر من 32 ألف سائح إلى إجمالي عدد المسافرين عبر الرحلات البحرية في دبي خلال الأشهر الأربعة الأولى من موسم 2015-2016، مما يساهم في تحقيق أهداف دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي الرامية إلى جذب 450 ألف زائر سنوياً بحلول عام 2016 في إطار الرؤية السياحية 2020 التي وضعتها حكومة دبي بهدف مضاعفة أعداد زوار الإمارة على مدار السنة إلى 20 مليون زائر بحلول عام 2020، لتصبح دبي المدينة الأكثر جذباً للزوار في العالم.

ومن جانبه قال خالد بن وليد الزيجالي، مدير الفعاليات السياحية في وزارة السياحة العُمانية: «برزت سلطنة عُمان كواحدة من أبرز الوجهات السياحية الواعدة في مجال الرحلات البحرية في منطقة الشرق الأوسط. إذ تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن السلطنة استقبلت أكثر من 170 ألف سائح من خلال السفن السياحية في عام 2013. وبالمقابل، نجحت خصب الواقعة في محافظة مسندم في ترسيخ مكانتها كوجهة رئيسية للرحلات السياحية البحرية في الخليج العربي. وتماشياً مع سعيها الحثيث لتعزيز نمو سياحة الرحلات البحرية، دخلت سلطنة عُمان ممثلة في وزارة السياحة مع كل من "دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي" و"هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة" في مشروع "كروز أرابيا" الذي يهدف إلى الترويج وتمكين السيّاح من استكشاف الثقافة الغنية والحضارة العريقة لمنطقة الخليج العربي والتمتع بالمناخ المعتدل على الشواطئ الرملية الممتدة. لقد حرصت وزارة السياحة العُمانية إلى جانب "دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي" و"هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة" على المشاركة في "سوق السفر العربي 2014" في سبيل الترويج للخليج العربي ومشروع "كروز أرابيا" بين أوساط مزودي خدمات الرحلات السياحية ووكالات السفر العالمية». فيما أشار سلطان الظاهري، المدير التنفيذي لقطاع السياحة بالإنابة في «هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة»، إلى أن تعاون قطاع الرحلات السياحية البحرية في أبوظبي ودبي وعمان تحت مظلة هذا التحالف سيساهم في تعزيز مكانة الخليج العربي على خارطة الوجهات المفضلة للسفن السياحية في فصل الشتاء. وقال: «نسعى من جانبنا لتسليط الضوء على برامج الجولات السياحية التي نوفرها لزوارنا القادمين على متن هذه السفن، وهو ما سيحفز مستويات الطلب على الجولات الخليجية في الأسواق الإقليمية والعالمية والمحلية، مما سيمنح المزيد من الميزات الاقتصادية لشركات تشغيل السفن السياحية، وسيشجعها على زيادة نشاطها في المنطقة. ونجحنا خلال مشاركتنا في "سوق السفر العربي" بالتواصل عن قرب مع الجهات العاملة في هذا القطاع للاستفادة من فرص النمو المتاحة».

لتسهيل دفع الرسوم الدراسية

مصرف الشارقة الإسلامي وجامعة الشارقة يوقعان مذكرة تفاهم

وقع مصرف الشارقة الإسلامي مذكرة تفاهم مع جامعة الشارقة لتمكين الطلاب المسجلين في الجامعة من دفع الرسوم الدراسية عبر المصرف الذي سيقوم بموجب المذكرة بتقديم خدمة الدفع الذكية المعروفة باسم «خدمة دفع رسوم جامعة الشارقة»، ما يسمح لطلبة الجامعة بدفع الرسوم الدراسية عبر أي من فروع المصرف وأجهزة الصراف الآلي أو من خلال الخدمات المصرفية الذكية.

وبموجب مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين، ستقوم جامعة الشارقة بتحديث المعلومات المتعلقة بموضوع سداد الرسوم الدراسية للطلبة وذلك عبر نظام ربط ذكي بين الجامعة والمصرف لضمان سهولة وانسيابية عملية دفع الرسوم، والتعامل مع أية استفسارات يطرحها الطلاب فيما يتعلق بالخدمة وكيفية استخدامها.

وفي تعليق له بهذه المناسبة، قال سعادة محمد عبدالله الرئيس التنفيذي لمصرف الشارقة الإسلامي: «تأتي هذه الاتفاقية و نظام الربط الذكي بين المصرف والجامعة انسجاماً مع إستراتيجية المصرف والتزامه بالمسؤولية المجتمعية والقيم المستمدة من الشريعة الإسلامية ، و تماشياً مع النهج الذي تبنته الحكومة نحو التحول إلى الربط الذكي والمعاملات الذكية، كما تعد أيضاً نتيجة للاتفاقيات الناجحة السابقة وثمرة علاقات التعاون بين المصرف والجامعة.

وتعد هذه الخطوة جزءاً من سلسلة من المبادرات المجتمعية والخدمات التعليمية التي يقدمها المصرف، حيث تشكل المسؤولية المجتمعية عنصراً أساسياً لمبادىء العمل المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى مهمته الهادفة إلى تعزيز التكافل الاجتماعي ودعم الخدمات التعليمية من خلال توفير أحدث الابتكارات التكنولوجية وطرق الدفع الذكية لخدمة عملاء المصرف».

وصرح وليد العمودي مساعد نائب الرئيس- رئيس القنوات الإلكترونية بالمصرف: «يلتزم مصرف الشارقة الإسلامي بتقديم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لجميع العملاء، بما في ذلك الطلاب، لتزويدهم بأفضل المنتجات والخدمات المصرفية».

و أكد العمودي : ستوفر خدمة دفع الرسوم الجديدة على الطلبة مشقة الوقوف في طوابير الإنتظار لفترات طويلة لدفع الرسوم، ما يساعدهم في توفير الوقت والجهد، كما يمكن للطلبة دفع رسومهم الدراسية وهم في الخارج وبالعملات المختلفة من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية (الأونلاين) أو عبر مختلف البطاقات من خلال أجهزة الصراف الآلي أو بزيارة فروع المصرف .

و أضاف رئيس القنوات الإلكترونية بمصرف الشارقة الإسلامي : أننا بصدد دراسة متكاملة لإطلاق المزيد من الخدمات الإلكترونية التي تشكل سبقا في المجال التكنولوجي ، وتقديمها لجامعة الشارقة دعما لطلبتها و تشجيعا للعلم و التعليم ، مؤكدا في الوقت نفسه أن المصرف يرحب بتوقيع مذكرات تعاون شبيهة لتقديم خدمات الدفع الذكية لمختلف الجامعات والمؤسسات التعليمية في الدولة.

من جانبه أكد سعادة مراد حاج حميدة نائب مدير الجامعة للشؤون المالية و الإدارية بأن هذه الخدمة التي يقدمها مصرف الشارقة الإسلامي تسهل معاملات دفع الرسوم الجامعية على الطلبة سواء كانوا داخل أو خارج الدولة، موضحا بأن هناك ملف الكتروني مشترك بين الجامعة ومصرف الشارقة الإسلامي يشمل أسماء جميع طلبة الجامعة ويتم تحديثه آليا، وبالتالي يمكن لطالب الجامعة أن يدفع رسومه الجامعية عن طريق أي فرع من فروع مصرف الشارقة الإسلامي في الدولة، وذلك لأن ما يدفعه هذا الطالب من رسوم يتم إيداعه في حساب خاص بجامعة الشارقة لدى المصرف، ومن ثم يتم تحويل هذه الرسوم إلى حساب الجامعة هذا، الأمر الذي يمكن طالب الجامعة من إعداد جدوله الدراسي أو أية إجراءات أخرى مطلوبة منه.

لقطة تذكارية بعد توقيع مذكرة التفاهم

خدوري: قطع إمدادات غاز روسيا عن أوروبا سيكون كارثيا

قال وليد خدوري، الخبير النفطي، إن السعودية تحافظ منذ وقت طويل على دورها الحيوي في منظمة أوبك من خلال دعم توازن السوق النفطي واستقرار الأسعار عند 100 دولار للبرميل.

وأضاف أن السوق يشهد في الوقت الحالي فائضا في المعروض لمواجهة أي طلب محتمل تدعمه نفوط من السعودية والإمارات من جهة، واكتفاء أميركا في الاستهلاك النفطي داخليا بفعل طفرة النفط الصخري.

وأشار إلى أن السوق لا يواجه أي ضغط بفعل النمو المعتدل للاقتصاد الغربي ووفرة الإمدادات، ناهيك عن أن التوترات الأوكرانية لاتزال غير مقلقة مع استبعاد المواجهة العسكرية بين الطرفين في الوقت القريب.

من جهة أخرى، يرى خدوري أن قطع إمدادات الغاز الروسي عن أوروبا ستكون له أبعاد كارثية، حيث إن أوروبا لن تستطيع تعويض انقطاع الغاز من روسيا، خصوصا مع صعوبة التوصل لأي اتفاق مع قطر لتوريد الغاز منها أو من أميركا.

وقال إن موسم الصيف يشكل انفراجا لأوروبا، حيث يكون الطلب في أدنى مستوياته وينخفض الطلب على الغاز بشكل كبير.

وأضاف أن الانفتاح الروسي الصيني في مجال النفط في سباق مع الزمن، حيث إن روسيا بدأت في منافسة دول الخليج في وصولها للسوق الصيني عبر مد أنابيب غاز ضخمة تصل بين البلدين.

وأشار إلى أن روسيا نجحت في إبرام اتفاقيات تجارية مشتركة مع حليفتها الصين، بالرغم من أن الصين تحتاج للاعتماد على أكثر من مصدر للطاقة للإيفاء بمتطلباتها الداخلية. وأضاف أن دول الخليج ستجد في الهند واليابان وكوريا والدول الآسيوية دولاً بديلة لتعويض أي نقص من الصين لنفوطها.

ويذكر أن الشرق الأوسط يزود الدول الآسيوية بحوالي نصف إمداداتها من النفط الخام، تزامنا مع الارتفاع القياسي في النمو الاقتصادي الآسيوي، حيث بلغت حصة الدول الآسيوية حوالي 40% من تجارة النفط العالمية، كما تشتري هذه الدول حوالي 75% من النفوط المصدرة من الشرق الأوسط.

أزمة سوريا تهدد اقتصاد الدول المجاورة

حذرت منظمة الأغذية والزراعة العالمية "الفاو" من استمرار تداعيات الأزمة السورية على اقتصادات البلدان المجاورة، وخاصة مصر وتركيا والأردن ولبنان والعراق، وأكدت أن اقتصادات هذه الدول تتعرض لمخاطر كثيرة بسبب الحروب المستمرة على الأراضي السورية.

وأوضح المدير العام المساعد والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا لمنظمة الأغذية والزراعة الفاو، الدكتور عبدالسلام ولد أحمد، أن 60% من السوريين ربما يواجهون مجاعة خلال الفترات المقبلة، ويعيشون في الوقت الحالي حالة من الفقر المدقع، بعد تراجع الناتج الزراعي وارتفاع تكلفة الإنتاج ونقص الإمدادات الزراعية الأساسية، وهو ما ساهم في خفض إنتاج القمح بنسبة 40% على الأقل.

وقال إن المنظمة أعدت استراتيجية عمل بتكلفة 280 مليون لإنشاء 7 مشروعات في البلدان المجاورة لسوريا تتعلق بالزراعة والصحة، لدعم هذه الدول على تجاوز المخاطر الناجمة عن الأزمة السورية، وسوف تتم هذه المشروعات بالتعاون مع حكومات هذه الدول.

وأشار إلى أن الاستراتيجية ترتكز على مواجهة 3 مخاطر، الأول يتعلق بالمخاطر التي تواجه سوريا، والثاني يتعلق بقدرة المزارعين على تجاوز هذه الأزمات الناجمة عن المعارك والحروب، والثالث يتعلق بمواجهة أزمة المياه الخانقة التي تواجه الأردن بسبب زيادة عدد اللاجئين السوريين.

وثمن ولد أحمد التحركات الدولية لدعم سوريا على صعيد مواجهة أزمة الغذاء، مشيراً إلى أن التحركات الدولية والإقليمية ساهمت في عدم تعرض السوريين لمجاعة في الوقت الحالي وخلال السنوات الثلاث الماضية، لكن في نفس الوقت حذر من أن استمرار الأوضاع بعرض المنطقة العربية لمخاطر وتحديات اقتصادية صعبة.

وأشار إلى أن النداءات الإنسانية لسوريا والدول المجاورة أسفرت عن ضخ ما يقرب من 10.9 مليار دولار خلال عامي 2013 و2014 فقط كمساعدات إنسانية عاجلة للشعب السوري.

لاغارد: معدل النمو العربي لا يكفي قوة العمل بالمنطقة

كريستين لاغارد

رأت مديرة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد أن متوسط معدل النمو البالغ حوالي ثلاثة بالمئة في العالم العربي لا يكفي لمواكبة نمو قوة العمل في المنطقة التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر في الريف.

وحثت لاغارد الدول العربية التي تباشر تحولا نحو الديمقراطية على تقليص أنظمة الدعم باهظة التكلفة بشكل تدريجي، لكنها لم تلق إلا استجابة حذرة من وزراء مالية دول المنطقة المتخوفين من التداعيات الاجتماعية لمثل تلك الخطوات.

وقالت مديرة صندوق النقد إن على الدول العربية التي تسعى صوب الديمقراطية أن تمضي قدما في الإصلاحات الهيكلية وتقليص أنظمة الدعم التي يقدر الصندوق أنها تكلف دول المنطقة 237 مليار دولار سنويا.

وأبلغت لاغارد المشاركين في مؤتمر للصندوق بالعاصمة الأردنية عمان أن «النمو الذي نراه في المنطقة، ويبلغ حوالي ثلاثة بالمئة في المتوسط ينبغي أن يزيد زيادة كبيرة للاستجابة لمتطلبات الشبان الذين ينتظرون للانضمام إلى سوق العمل».

وقالت «لدنا رسالتي لكم هي السعي نحو الانضباط المالي والمضي قدما في الإصلاح الهيكلي للاستفادة من الاستقرار الذي تحقق لكي تبلغوا النمو اللازم لخلق فرص العمل الضرورية».

واتفق وزراء المالية من دول المنطقة على ضرورة إصلاح الدعم الذي يلتهم جانبا كبيرا من الميزانيات. لكنهم أضافوا أن التكاليف الاجتماعية عامل مهم يحول دون تسريع إصلاح أنظمة الدعم.

وألقي باللوم من قبل على سياسات تقشف اتبعتها الحكومات التزاما بتوجيهات الصندوق في زيادة الفروق الاجتماعية وإشعال الاحتجاجات في بلدان بأنحاء المنطقة.

واحتاجت حكومات دول عربية مستوردة للطاقة مثل تونس والأردن واليمن إلى شهادات سلامة اقتصادية من صندوق النقد نظرا لاعتمادها على دعم المانحين الغربيين للمساعدة في سد عجز الميزانيات.

وقال رئيس وزراء الأردن عبد الله النسور إن بلاده التي واجهت احتجاجات شعبية بعد 2011 واضطرت إلى معالجة الإنفاق الحكومي المتزايد عن طريق إنهاء دعم الوقود مما أدى إلى قلاقل مدنية قد أجبرت على طلب مساعدة الصندوق باعتباره «طبيبا يصف العلاج الصحيح».

والمؤتمر الذي انعقد تحت عنوان «بناء المستقبل» هو الأول من نوعه منذ الثورات العربية، وشارك فيه وزراء ومجموعات ممثلة للمجتمع المدني ومنتقدون لسياسات الصندوق.

فائض أمريكا في أبريل.. ينبئ بتقليص العجز السنوي

أظهرت بيانات لوزارة الخزانة الأميركية أن الولايات المتحدة سجلت فائضا في الميزانية قدره 107 مليارات دولار في أبريل، مما ينبئ بأن الحكومة الاتحادية بصدد تقليص العجز السنوي.

وتسجل واشنطن عادة فائضا في أبريل لتزامنه مع الموعد النهائي لتسوية الاستحقاقات الضريبية. وتراجع الفائض المسجل في الشهر الماضي قليلا عن توقعات محللين في استطلاع لرويترز والتي بلغت 114 مليار دولار.

وزادت إيرادات الضرائب هذا العام مع تحسن الاقتصاد. ويتوقع مكتب الميزانية التابع للكونغرس أن يتقلص العجز إلى 492 مليار دولار في السنة المالية التي بدأت أكتوبر. وفي عام 2013 سجلت الحكومة عجزا بلغ 680 مليار دولار.

وبلغ العجز منذ بداية العام 306 مليارات دولار، وهو ذلك بنسبة 37 بالمئة عن العجز المسجل في الفترة نفسها من السنة المالية 2013.

وزادت الإيرادات ثمانية مليارات دولار عن مستواها في أبريل من العام الماضي. وارتفع الإنفاق أيضا رغم مساره النزولي العام مع تحسن سوق العمل، وهو ما أدى إلى تقلص أعداد الذين يتقدمون بطلبات لصرف إعانة البطالة.